

وزارة الأشغال العامة والموارد المائية

قرار رقم ١٤٧٥٦ لسنة ١٩٨٨

الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٣/٣

وزير الأشغال العامة والموارد المائية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بشأن إصدار قانون الري والصرف ؛

وعلى قرارنا رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون الري والصرف ؛

وعلى القانون رقم ١٤٣ لسنة ١٩٨١ في شأن الأراضي الصحراوية وتعديلاته ؛

وعلى قرارنا رقم ١٤٧٤٤ لسنة ١٩٨٨ بشأن تعديل بعض أحكام القرار رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٤ بإصدار قانون الري والصرف ؛

وعلى ما عرضه علينا السيد المهندس / وكيل أول الوزارة رئيس مصلحة الري بتاريخ ١٩٨٨/١/٢١ ؛

وموافقنا عليه بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٤ ؛

قرر :

(المادة الأولى)

تضاف فقرة إلى البند السادس من المادة ٢٥ من قرارنا رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ ليصبح نصها كالاتي :

٦ - مستندات ملكية الأرض المستفيدة بالبر أو كشف معتمد من الجمعية التعاونية الزراعية يفيد ملكيتهم لهذه الأرض أو قرار تخصيص الأرض المطلوب ريبها .

(المادة الثانية)

(أ) تعدل المادة ٢٧ من قرارنا رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ ، ليصبح نصها كالاتى :
 "يحيل مدير الرى طالب الترخيص ومرفقاته مشفوعا برأيه من واقع الدراسة إلى معهد
 بحوث المياه الجوفية للدراسة التفصيلية للمشروع وتقرير مدى صلاحية الموقع لاستغلال
 المياه الجوفية وتحديد التصرفات المتاح استغلالها والاشتراطات والمواصفات الفنية الواجب
 إتباعها ويتم الرد على طالب الترخيص خلال مدة لا تتجاوز شهرين من تاريخ تقديم
 طلبه مستوفيا رسم الدمغة ، وذلك إما بإعطائه ترخيصا نهائيا أو تصريحا مؤقتا لحفر بئر
 اختبارى واستكمال الدراسات اللازمة عليه ، على أن يتم تنفيذ ذلك بمعرفة طالب الترخيص
 وعلى نفقته ومسئوليته ، وعلى طالب الترخيص تقديم صورة من جميع البيانات الخاصة بالبئر
 إلى مفتش الرى المختص ليصدر مدير عام الرى الترخيص النهائى للبئر " .

(ب) تعدل المادة ٣٤ من قرارنا رقم ١٤٧١٧ لسنة ١٩٨٧ ، ليصبح نصها كالاتى :

"على وزارة الأشغال العامة والموارد المائية فى حالة عدم الموافقة على طلب الترخيص
 لإخطار مقدم الطلب بكتاب مسجل بأسباب الرفض خلال شهرين من تاريخ تقديم الطلب
 ولمقدم الطلب الحق فى التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ إخطاره برفض الترخيص " .

(المادة الثالثة)

ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

وزير الأشغال العامة

والموارد المائية

مهندس / عصام راضى